



مداخلة

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بمناسبة مناقشة مشروع

القانون المالي رقم 70.19 للسنة
المالية 2020

أمام

الجلسة التشريعية العامة

بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الرئيس المحترم،

أشرف اليوم بِنَاول الكلمة في هذه الاجتماع باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأى في مشروع القانون رقم 70.19 برسم السنة المالية 2020 أمام جلستكم التشريعية العامة، كما لا يخفى علينا جميعا فإن هذا المشروع قانون يتم عَرَضه في سياق خاص، يمكن تجسيد أهم ملامحه، في الإرادة الملكية السامية التي عبر عنها جلالة الملك حفظه الله؛ من خلال التركيز على حل إشكالية التمويل، وتصفية وضعية العقار، وكذا حتمية انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية، مع إشادة وتثمين الاتحاد العام لمقاولات المغرب للقرار الملكي السامي المتبصر بتعيين رئيس اللجنة المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد.

كما لا يخفى على أحد، أن سياق إعداد مشروع هذا القانون، يأتي في ظرفية دقيقة تستلزم منا جميعا مواجهة التحديات والمناورات التي تستهدف الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

وإذ نفتخر، بما حققتة الحكومة، من تقدم ملموس في التصنيف السنوي للبنك الدولي حول مؤشر ممارسة الأعمال **Doing Business 2020** (المرتبة 53 من ضمن 190 دولة شملها التقرير، حيث تقدمنا ب 7 مراتب)، فإننا نسجل بالمقابل تفهقر في مؤشر سهولة الحصول على التمويل (المرتبة 119 في التقرير الأخير لسنة 2020، أي تراجع ب 18 نقطة خلال الأربع سنوات الأخيرة).

السيد الرئيس المحترم،

إن نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 3,7%، يعد دليلا على قصور ومحدودية نموذجنا التنموي ف 3,7% وهي نسبة غير مندجة ولا تمكننا من خلق مناصب الشغل، في ظل مناخ أعمال يعيش حاليا على وقع إغلاق مقلق للمقاولات وتفشي البطالة مما يستدعي من الحكومة حولا سريعة؛ فالسوق الوطنية مكتظة بالمنتجات الأجنبية بأسعار بخسة غير تنافسية في إطار منافسة غير مشروعة بسبب هيمنة القطاع غير المنظم، فالمدخلات **les intrants** مضرية، أما المنتج النهائي فهو غير مضرب، مما يشكل ضربة قاضية للصناعة الوطنية خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

وفي هذا الصدد، فإننا نثمن عملية التقنين بباب سبنة المغربية من طرف مصالح إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لحماية الاقتصاد الوطني في مواجهة الاقتصاد غير المنظم.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر أن مشروع قانون المالية لسنة 2020 لم يأخذ يعين الاعتبار تنزيل التوصيات الجبائية للمناظرة الوطنية الأخيرة، في إطار القانون الإطار الجبائي الموحد كمدخل أساسي لتحقيق التنسيق والتجانس بين المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجبائية ومراعاة التوازنات ذات الصلة. لذا، فمشروع القانون المالي لسنة 2020، هو مجرد قانون مرحلي في انتظار بلورة نموذج تنموي جديد مؤطر في إطار القانون الإطار المتعلق بالجبايات.

كما كانت هناك انتظارات كبرى ووعود مما قوى آمال نساء ورجال الأعمال خلال المناظرة الوطنية للجبايات خلال السنة الجارية، إلا أن النتائج كانت أقل من تطلعات الفاعلين الاقتصاديين، مع شكرنا للحكومة على إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مختلف مراحل هذه المناظرة.

فكيف السبيل لإعادة بناء الثقة بين الملمزمين والإدارة الجبائية؟

هذا الكلام يجد أساسه في مقتضيات مشروع قانون المالية 2020 بخصوص التسوية التلقائية للوضعية الجبائية للملمزمين فقسم من الملمزمين سيستفيد والقسم الآخر الذين توصلوا بإشعارات من قبل إدارة الضرائب سيحرمون من هذه التسوية التلقائية مما يشكل أسلوبا انتقائيا ومزدوجا في التعامل مع الملمزمين.

ومع شكرنا لكم السيد الوزير على اعتماد الحكومة لاستراتيجية ترمي إلى إعادة الثقة، غير أنكم أفضيتم العديد من الملمزمين من الاستفادة من هذه التسوية مما خلق رجة داخل المجتمع المغربي المقاولاتي (يد ممدودة ويد أخرى مغلوطة)، فنحن غير مقتنعين بتبريرات الحكومة حول هذا الموضوع، ولن تقنع الفاعلين الاقتصاديين كذلك. وأنه مما يعقد مسألة الثقة بين الملمزم وإدارة الضرائب المشاكل المترتبة عن مسطرة حجز ما للمدين لدى الغير.

مع عدم تفهمنا لرفض مقترح تعديلنا الرامي إلى تشجيع الابتكار في الوقت التي تدعم فيد الدولة العرض التصديري الذي يقوم على أساسا على الابتكار؟

السيد الرئيس،

لا زلنا نعتبر في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن السياسات العمومية للحكومة تفتقد إلى النجاعة، إذ لم يتمكن الاقتصاد المغربي من خلق فرص شغل توازي حجم الاستثمارات؛ ففي الوقت الذي وصل فيه عدد الأشخاص القادرين على العمل لـ 270 ألف شخص سنويا، ما بين 2012 و2016، فالاقتصاد المغربي لم يخلق سوى 26400 منصب شغل سنويا.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لا زلنا نؤكد وباستمرار، على أن إشكالية الاستثمار في ارتباطها بعنصري الفعالية والنجاعة تفرض تعزيز دور التربية والتعليم والبحث العلمي في تكوين وتأهيل الرأسمال البشري، عبر تعزيز منظومة

التعليم والتكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين، كهدف استراتيجي، والبحث عن حلول استعجالية للحد من مخاطر هجرة الأطر والأدمغة.

السيد الرئيس،

لا أحد يجادل في الدور الذي يلعبه القطاع البنكي الوطني وما يتميز به من مناعة وقوة ودينامية ومهنية. ورغم هذا التطور فالقطاع البنكي مقيد بخصوص تمويل أصحاب المقاولات الذاتية، والشركات الصغيرة جدا بمجموعة من التدابير الاحترازية المفروضة من طرف بنك المغرب بناء على توصيات Ball 3.

ولن يتأتى ذلك، إلا عبر إحداث بنوك استثمارية موجهة حصريا لتمويل المقاولات الذاتية والمقاولات الصغيرة جدا والناشئة والمبتكرة (Start-up) تحظى فيها القروض الممنوحة بضمانات الدولة كما هو الشأن بالنسبة لـ **La Banque Publique d'Investissement** بفرنسا، إضافة إلى رأسمال المخاطرة (capital-risque) والمستثمرون الملائكة (Business Angels) غير المعمول بها في المغرب، من أجل البحث عن حلول تمويلية موجهة لفائدة الشباب تطبيقا للتعليمات الملكية السامية مع استعداد الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمديد العون والمساعدة والتزام الحكومة بالموابكة في أفق إدماج الشباب في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في إطار ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، واحدة عامة وشامل small business act تأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة، وتجمع الإمكانيات المالية والتحفيزات المتفرقة لتعمل بنجاحة أكبر للمنظومة التمويلية للشباب المقاول بشراكة مع وزارة المالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب المنظمة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

وجدير بالملاحظة، أن الرأسمال الوطني أو الشركات الكبرى نراهن عليه لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا لتلعب دورها في خلق الثروة ومناصب

الشغل، فجل التشجيعات تستفيد منها هذه الشركات الكبرى التي لها القدرة والتأطير الكافي والنفوذ للانخراط والاستفادة من التمويلات المتاحة وبرامج التكوين المستمر التي هي في غنى عنها. فنحن في الإتحاد العام لمقاولات المغرب عازمون على تشجيع وتأطير المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة للاستفادة بدورها من هذه البرامج والتشجيعات.

وهنا نهنئكم السيد الوزير المحترم، في التفاعل مع مقترح الاتحاد العامل لمقاولات المغرب للرفع من سقف المساهمة المعفية من الضريبة الموجهة للمقاولات الناشئة والمبتكرة (Start-up) من 200.000 درهم إلى حدود مبلغ 500.000 درهم، وإن كنا نأمل في بلوغ سقف 1.000.000 درهم، وأملنا كبير في انخراط الشركات الكبرى المواطنة في البرنامج لتخصيص قسط من أرباحها لتمويل (Start-up)، تطبيقا لما جاء في إحدى فقرات الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح البرلمان في 11 أكتوبر 2019 عندما نبه حفظه الله الجميع إلى ضرورة معالجة بعض الإشكالات التي تؤثر على دينامية القطاع الخاص، ك: "صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض، وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة"، مع تذكيركم بالمرتبة المتأخرة لبلادنا في مؤشر التمويل.

كما نتساءل معكم كذلك السيد الوزير المحترم، عن مبررات التأخير المسجل في تنزيل تقنية قواعد البيانات المتسلسلة "بلوكشين" لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

تتوفر بلادنا على شبكة واسعة من الاتفاقيات التفضيلية والتبادل الحر. نحن لا ننكر، السيد الوزير، بعض المزايا الإيجابية لهذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني، منها الارتفاع الملاحظ والمتواتر لمنسوب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (IDE)، والتي نتمناها.

المذهل، السيد الوزير، أن مبادلاتنا الخارجية تسجل عجزا تجاريا ليس فقط مع الدول التي تجمعنا معها اتفاقيات التبادل الحر، ولكن كذلك مع جميع شركائنا التجاريين (الصين، الهند، كوريا الجنوبية...)، لماذا لم يتم استغلال الفرص التي أتاحتها اتفاقيات التبادل الحر، حيث تضمنت عدة امتيازات تفضيلية مهمة لصالح المغرب تم التفاوض بشأنها خلال السنوات الأولى؟ هل بسبب عدم استعداد النسيج الصناعي الوطني خصوصا وأنه منهك من طرف القطاع غير المنظم، وهنا نتساءل لماذا لم تتم مواكبته من طرف السلطات العمومية المعنية؟ أم لضعف العرض التصديري الوطني؟

ولماذا تم تغييب الجانب التصديري من صلب اهتمامات الاستراتيجيات القطاعية من خلال مواكبة النسيج المقاولاتي عبر الابتكار؟ وهنا نستحضر التقاطع القائم بين مشروع بلورة النموذج التنموي وتعزيز القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، ونحن نعلم، السيد الوزير، أنكم تشتغلون بجدية لتدارك الأمر في إطار "ميثاق الاستثمار"، لأنه بدون سياسة تصديرية من الصعب ولوج نادي الدول الصاعدة.

ففي الوقت الذي وقعنا فيه اتفاقيات التبادل الحر مع 56 دولة وعلى مراحل متدرجة تضم أكثر من 200 مليون مستهلك، نوقع اتفاقية من الجيل الجديد من خلال اتفاقية تأسيس "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" (ZLECAF)، وفي هذا الصدد نتمن ونطلب المواكبة ونحن مستعدون لهذه الاتفاقية التي من المنتظر دخولها

حيز التنفيذ في غضون يوليو 2020؟ وهل هناك مقاربة جديدة للحكومة لتجاوز الإكراهات والتعثرات المسجلة في إطار الاتفاقيات الأخرى؟
السيد الرئيس،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، يثير الانتباه إلى المخاطر الإستراتيجية التي يواجهها المغرب بالنظر إلى التأخير الكبير الذي راكمه في عدة مجالات رقمية منذ 2011؛ حيث يلاحظ أن الحكومة الحالية والسابقة تخلت عن تسريع وتيرة تطوير الخدمات الرقمية الحكومية. لذا، وجب التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، لتحسين مستوى تصنيف المغرب العالمي، المتراجع حالياً.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون الحالي، فيه قصور، لم نلمس فيه مقتضيات صريحة وتوجهات بخلق المقاولات والثروة والتشغيل، رغم تقديمنا كفريق برلماني العديد من المقترحات لكن مع الأسف الشديد، رفضت بسبب عدم تجاوب السيد الوزير مع أغلبية التعديلات التي تقدمت بها مختلف الفيدراليات والقطاعات المكونة للاتحاد العام لمقاولات المغرب، رغم أننا سجلنا إيجاباً وعدم السيد الوزير المحترم، بتكريس مبدأ المساواة بين الملتزمين أمام الإدارة الضريبية والتعامل بصفة خاصة مع الفئة التي قد تضرر من حرمانها من التسوية استرجاعاً للثقة وإعادة بنائها، كما نثمن بهذه المناسبة إبرام وزارة الاقتصاد والمالية لاتفاقية مع المنعشين العقاريين البارحة.

وكما نجدد لكم السيد الوزير المحترم، بالغ امتناننا وشكرنا لكم، لتفهمكم لنطاق تطبيق المادة 9 من المشروع الحالي على المقاولات الحائزة لأحكام قضائية نهائية، عبر إقرار صيغة معينة توفيقاً في الموضوع.

كما لا بد من شكركم أيضاً باسم جميع المقاولين، على رفع سقف النفقات التي تجيز للإدارة الضريبية مباشرة مسطرة مراجعة الوضعية الضريبية للملزم (المادة 29)، من

120.000 درهم إلى مبلغ 240.000 درهم، إضافة إلى تميمنا للمقتضيات الرامية إلى الحد من السلطة التقديرية للإدارة الجبائية بشكل يوضح العلاقة ما بين الملزم الإدارة كشكل من أشكال إعادة بناء الثقة، وكذا حماية صحة المواطنين بخصوص السجائر الإلكترونية عبر تخفيض سومة التعبئة في إطار التفاعل الإيجابي معنا للإقلاع عن التدخين، وتكريس العدالة الضريبية لفائدة أصحاب المقاهي على غرار المطاعم والقطاع السياحي بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، وتمنى توسيع تخفيض الضريبة على القيمة المضافة لفائدة أصحاب المخازن من 20 في المائة إلى 10 في المائة، رغم رفض مقترحنا الرامي إلى إدراج السياحة في القطاع الصناعي (الصناعة السياحية) للتخفيض من الضغط الضريبي على القطاع.

السيد الرئيس،

إذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سجل في تقريره حول النظام الضريبي، ركيزة أساسية لبناء النموذج التنموي الجديد لسنة 2019 أن ما مجموعه 387 مقالة وطنية يشكل رقم معاملاتها مجتمعة 50 في المائة من إجمالي رقم المعاملات المصرح بها، في حين أنها لا تمثل سوى 0,16 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة، كما تساهم 73 مقالة بنسبة 50 في المائة من حجم الضريبة على الشركات، علما أنها تشكل 0,06 في المائة من مجموع المقاولات المصرحة.

فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى جذب القطاع غير المنظم بتحفيظه للدخول في عالم المقاولات الوطنية، وكذا إرساء حكامه واضحة المعالم ومسؤولة في الميدان الجبائي وفق مقاربة تشاركية؛ عبر مأسسة الإطار والفاعلين وأدوارهم، مع تحديد واضح، ومضبوط للمسؤوليات، وكذا مواصلة عملية نزع الطابع المادي وتعميمها على جميع المعاملات الضريبية.

والسلام